معتمدة على سوابق وعلى معلومات توفرت عن انتهاكات بالصحراء الغربية

البوليزاريو ترفع دعوى قضائية في اسبانيا ضد قادة جيش وأمنيين مغاربة وجمعية مغربية سترد بالمثل

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

تقدمت جمعيات متعاطفة مع جبهة البوليزاريو خلال الأيام الماضية بدعوى أمام المحكمة الوطنية في العاصمة مدريد ضد عدد من المسؤولين المغاربة بتهمة «الابادة» وخرق حقوق الانسان في نزاع الصحراء الغربية. وتنوي «جمعية الصحراء المغربية» المؤيدة للنظام المغربي الرد بدعوى مماثلة ضد الجزائر وقادة البوليزاريو أمام المحكمة نفسها.

وهذه ليست المرة الأولى التي تحاول فيها هذه الجمعيات المتعاطفة مع البوليزاريو تجريب إجراء من هذا النوع. فقد تم تسجيل تجربة سابقة ضد الملك الراحل الحسن الثاني في المحكمة الوطنية في مدريد سنة 1998، وجرى رفضها بحكم أن ملك المغرب رجل دولة يتمتع بحصانة دولية.

ويتنازع المغرب وجبهة البوليزاريو مدعومة من الجزائر، منذ 1975، السيادة على اقليم الصحراء الغربية الغني بالفوسفات. وباءت محاولات التسوية التي أشرفت عليها الامم المتحدة منذ بدء النزاع بالفشل.

وهددت البوليزاريو في الماضي بهذا النوع من المحاكمات ضد المسؤولين المغاربة أمام القضاء الدولي، لكنها وتراجعت في كل مرة، والسبب الرئيسي وفق آراء حصلت عليها «القدس العربي» أنها (البوليزاريو) كانت هي الاخرى تعتقل جنود مغاربة وتأخذهم أسرى، وكانت ستكون وقتها في موقف الجلاد والضحية.

جلاد وضحية

ولهذا تجنبت مثل هذه الدعاوى حتى لا تنعكس عليها سلبا. وفي أعقاب إفراجها عن جميع الأسرى المغاربة، تعتقد البوليزاريو والجمعيات المتعاطفة معها أنها تخلصت من تلك العقدة، وهو ما يفسر تقديم الدعوى.

الدعوى حركها أساسا «أولياء المعتقلين و المفقودين الصحراويين» مدعومة من «فدرالية جمعيات تعزيز والدفاع عن حقوق الإنسان الإسبانية» و«جمعية حقوق الإنسان الإسبانية» و«الفدرالية الوطنية للمؤسسات المتضامنة مع الشعب الصحراوي» و«التنسيقية الوطنية للجمعيات المتضامنة مع الشعب الصحراوي».

تقع الدعوى في ألف صفحة، وتتضمن وقائع الاختطاف منذ بدء النزاع سنة 1975 الى صيف 2006، مدة زمنية تغطي 31 سنة، وإن كان التركيز أساسا حصل على المدة الزمنية ما بين 1975 و1980.

ويوجد في لائحة الاتهام 31 مغربيا وهم مسؤولون مدنيون وعسكريون. ومن ضمن الأسماء الواردة في الدعوى حميدو العنيكري الذي يشغل حاليا المفتش العام للقوات المساعدة، الجنرال حسني بن سليمان، المدير العام للدرك الملكي، الجنرال عبد العزيز بناني، المفتش العام للجيش الملكي، إدريس البصري وزير الداخلية الأسبق، الجنرال عبد الحق القادري المدير السابق للمخابرات العسكرية، ياسين المنصوري المدير الحالي للجهاز نفسه، بن هاشم المدير السابق للشرطة الوطنية، علابوش المدير السابق لجهاز المخابرات المدنية، ثم عمداء شرطة ومخابرات في مدن الصحراء.

والمثير أن مانويل أولي، وهو المحامي الذي يتولى الدعوى، يؤكد أن المختفين والمفقودين الصحراويين هم اسبان بموجب القانون الاسباني لأنهم كانوا يحملون الجنسية الاسبانية طالما أن الصحراء كانت هي المقاطعة 53 في التنظيم والتقسيم الترابي لإسبانيا إبان حكم الجنرال فرانكو. وتم التركيز على هذه النقطة بشدة.

والواقع أن عددا من الصحراويين، سواء الموجودين في المغرب أو أولئك الموجودين في مخيمات تندوف (اقصى جنوب غرب الجزائر)، استعادوا الجنسية الاسبانية. وفعل البعض منهم لمجرد الهجرة والاستقرار في اسبانيا، لكن اخرين فعلوا للتمهيد لهذه الدعوى. فالمتجنسون سيطلبون معرفة مصير أبنائهم أو آبائهم أو أفراد عائلاتهم عموما.

وحول هذه النقطة يقول ألبرتو خمينيس وهو رجل قانون اسباني، لـ«القدس العربي» ان اعتبار الصحراويين المفقودين في هذه الدعوى مواطنين اسبانا هو محاولة للتحايل على القانون». وشرح بالقول انه في حالة رفض المحكمة الوطنية الدعوى تحت طائل أنها تتعلق بنزاع دولي، ستفرض قضية الجنسية نفسها وتحتم على القضاء التحقيق طالما أن القانون الاسباني ينص على التحقيق في كل جريمة تعرض لها مواطن (اسباني) سواء في اسبانيا أو خارج الوطن ولاسيما وأنه هناك سوابق.

اسباب

ومن ضمن الأسباب التي اعتمدتها البوليزاريو تأكيد واعتراف هيئات حقوقية رسمية في المغرب مثل «هيئة الانصاف والمصالحة» بوقوع جرائم في حق سكان منطقة الصحراء واختفاء العشرات وعدم تحرك القانون المغربي أبدا لملاحقة المشتبه فيهم.

ويستند أصحاب الدعوى في الوقت نفسه الى تقارير الأمم المتحدة التي بدورها عالجت مشكلة المفقودين. كما تجنبت البوليزاريو ذكر المسؤولين المغاربة الذين يتمتعون بحصانة مثل الوزراء لتفادي رفض الدعوى في المحكمة الوطنية، وفي المقابل جرى التركيز على قادة الأمن والجيش والدرك مثل الجنرال بن سليمان.

واعتمدت البوليزاريو ايضا على سابقتين تمثلتا قبول المحكمة الوطنية منذ كانون الثاني/يناير الماضي دعويين، الأولى ضد مسؤولين سابقين في دولة غواتيمالا بتهمة قتل الآلاف من الأشخاص إبان حقبة الديكتاتورية، والثانية ضد مسؤولين صينيين في ملف اقليم التبت.

واستغلت البوليزاريو كون الصحراويين المختفين والضحايا كانوا اسبانيي الجنسية، ومعنى ذلك إلزام القضاء الاسباني بفتح ملفات المفقودين.

وفي الاخير هناك عوامل أخرى، ورغم انها ليست ذات قوة قانونية، يجب أخذها بعين الاعتبار، فالشعب الاسباني يتعاطف كثيرا مع مطالب البوليزاريو ويوجد صنف من القضاة يميلون الى اليمين وأطروحاته ويناهضون كل ما هو مغربي. وعلاوة على ذلك، بعض القضاة وعلى شاكلة القاضي الشهير بالتاسار غارثون يحبون الشهرة والأضواء، فمثل هذه القضايا توفر النجومية.

من جهة أخرى، هناك عامل أساسي قد يحول دون قبول الدعوى، ذلك أن نزاع الصحراء هو نزاع دولي مطروح على مجلس الأمن، ودخول طرف ثالث مثل المحكمة الوطنية الاسبانية يعني عرقلة المساعي الدولية الرامية لايجاد حل شامل للنزاع.

أحد الاعلاميين الاسبان المقربين من دوائر الحكم في اسبانيا قال «لا يجب التعاطي مع هذه الدعوى بنوع من اللامبالاة لان بعض المسؤولين المغاربة قد يجدون صعوبة في التنقل في دول الاتحاد الأوروبي في حالة ما جرى التحقيق في الاتهامات الواردة في الدعوى».

ومن ضمن التفسيرات الخاصة بهذه الدعوى أنها تأتي من اللوبي المتعاطف مع البوليزاريو للضغط على حكومة خوسي لويس رودريغيث سبتيرو وجعلها تتراجع عن تأييدها النسبي لاقتراح الحكم الذاتي الذي طرحه المغرب. فمنذ سنتين تشن البوليزاريو والمتعاطفون معها حملة ضد سبتيرو في هذا الصدد.

وكرد على هذه الدعوى، صرح رئيس «جمعية الصحراء المغربية»، وهي جمعية تؤيد مطالب النظام المغربي بضم اقليم الصحراء الغربية، رضا الطوجني لـ«القدس العربي» ان جمعيته ستتقدم بدعوى مماثلة أمام القضاء الاسباني لأن «البوليزاريو وبعض القادة الجزائريين مسؤولين عن قتل عدد لا يستهان به من الأسرى المغاربة».

وُصف بانه صنيعة السلطة هدفه تهميش الاحزاب

تأسيس «التجمع الوطني للمستقلين» يعزز الشكوك حول حياد المجلس العسكري الحاكم بموريتانيا في الانتخابات

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

تفاقمت الأزمة السياسية التي تشهدها موريتانيا منذ أيام بعد الاعلان يوم الأحد عن تأسيس تجمع وطني للمستقلين يقوده السناتور والأديب الشعبي سيدي ولد داهي الذي ينظر اليه على أنه ابن عم الرئيس الموريتاني العقيد علي ولد محمد فال.

واتضح للجميع، حسب مراقب مطلع، أن هذا التجمع هو «حزب السلطة» المهيأ لخوض الانتخابات القادمة من نيابية وبلدية ورئاسية، وأن الغرض منه هو تحييد الأحزاب السياسية.

وأدى استمرار الحكومة الانتقالية في استقبال الشخصيات والزعامات القبلية وانباء عن تفضيلها الترشيحات المستقلة، لتحول الأزمة إلى واقع سياسي يرددها الشارع الى معاش.

وتتفاقم هذه الأزمة فيما بدأ الرئيس ولد فال زيارة امس الاثنين لفرنسا ورومانيا يعتقد الكثيرون بأنها تستهدف اطلاع السلطات الفرنسية (المستعمرة السابقة) على تفاصيل الطبخة التي يعدها المجلس العسكري الحاكم والتي تقوم على تشجيع الترشيحات المستقلة بالنظر لعدم وجود أحزاب سياسية ذات قدرة على الحكم وعلى تولي الأمور.

ويواجه المجلس العسكري ورئيسه بخاصة هجوما لاذعا من الأحزاب السياسية التي بدأت تتكتل لمواجهة ما يدبر ضدها.

وعادت معارضة الرئيس السابق معاوية ولد الطايع في الخارج لتكتلها وامتشاق أسلحتها بعد أن تخلت عنها اثر انقلاب الثالث آب/أغسطس 2005.

وتتجه أنظار الموريتانيين جميعا للاتحاد الوطني للمستقلين الذي بات نقطة الارتكاز في الساحة. وبما أنه اتحاد محسوب على السلطة فقد تنالت حملات الانتماء والانضمام اليه وشهدت الأحزاب السياسية استقالات جماعية وانتقالا واسعا لأعضائها نحو اتحاد المستقلين.

وكان الاتحاد قد أعلن الاحد عن أسباب قيامه وعن توجهاته. وأكد في بيان تلقت «القدس العربي» نسخة منه أن «تغيير الثالث من اب/اغسطس، بما تولد عنه من آمال وما صاحبه من انفتاح واسع لآفاق العمل السياسي في جو من الديناميكية والتحولات المتسارعة، يشكل فرصة ثمينة يتعين اليوم استثمارها للحفاظ على المصالح العليا، عبر ظهور طبقة سياسية جديدة أكثر وعيا بمتطلبات المرحلة وأشد تصميما على توظيف المسار الديمقراطي الحالي بما يخدم مصلحة كل الموريتانيين».

وأوضح البيان أن الساحة السياسية الموريتانية «تحتاج اليوم أكثر من أي وقت مضى الى أن تتعزز بتيار وسطي حقيقي متوازن في منطلقاته معتدل في نهجه اجتماعي في خطابه واضح في برامجه».

وأكد مؤسسو الأتحاد في بيانهم أن كل ذلك «يقتضي تشكيل اطار سياسي تلتقي فيه أغلبية الموريتانيين ويشعرون أنه مكانهم الطبيعي وأنه فضاء تسود فيه قيم الحوار والتشاور والتسامح والاستقرار السياسي».

وحسب البيان، يعتبر الاتحاد، فضلا عن ذلك، «أداة تمكن الموريتانيين كافة وبدون استثناء من التصالح مع ذواتهم حيث يتقاسمون القيم الدينية والحضارية نفسها ضمن توجه يرمي الى البناء والتجديد، كما يستهدف هذا الاطار اعطاء دفع جديد لقوى التفاعل الايجابي بما يضمن تعزيز الوحدة الوطنية ووضع حد لمسلسل التشرذم السلبي الذي عرفته الساحة السياسية والعمل على ظهور وعي سياسي جديد قادر على ضمان استقرار البلاد وتوطيد مؤسساتها الجمهورية».

وأكد «الاتحاد الوطني للمستقلين» أنه يشكل «أداة لتجديد الفعاليات والدعوة الى ممارسة سياسة جديدة أساسها الشعور اليقظ بأهمية المصلحة الوطنية وروح الاجماع وقيم الحوار والتسامح».

والتزم الاتحاد بأن يسهم «في خلق ديناميكية التوحد والتآزر لضمان انطلاق تيار مستقل واسع قادر على ضمان تمثيل معتبر في البرلمان والبلديات تقديرا للمجهود الكبير الذي يبذله آلاف الموريتانيين المقتنعين بهذا التوجه الوسطي الداعي الى الديموقراطية الهادفة في جو من السلم والاستقرار والانسجام الاجتماعي».

وأعلن «الاتحاد الوطني للمستقلين» أنه يفتح «الباب واسعا أمام كل الأحزاب والمبادرات والشخصيات والأطر وكافة المواطنين الحريصين على الاستقرار السياسي في بلادنا حتى يحقق التيار الوسطي تمثيلا معتبرا في البرلمان والبلديات يمكنه من لعب دوره الطبيعي كقطب توازن ضروري لحسن سير أي نظام ديمقراطي حقيقي».

ردود فعل

رغم أن خطاب «الاتحاد» دغدغ أسماع الموريتانيين وبخاصة فئة الشباب التي تشعر بالحرمان الناتج عن استيلاء الكبار على الشأن السياسي، فقد أثار تأسيسه بدعم من المجلس العسكري الحاكم شكوكا كبيرة في نوايا المجلس الذي أصيب حياده بنكسة كبيرة.

وأكد التجمع الموريتاني من أجل التغيير أن المجلس العسكري ما هو الا «أحد أساطين النظام البائد».

وأكد التجمع الذي يضم التشكيلات التي عارضت نظام ولد الطايع في الخارج في بيان وزعه الأحد أن «التجمع، رغم كونه يمقت الانقلابات كطريق للوصول الى السلطة، فقد استبشر خيرا يوم الثالث آب/اغسطس 2005 بغياب رأس الأفعى» وأضاف البيان قائلا «تمنينا يومها أن ينفذ العسكريون الجدد وعودهم العسلية رغم ما عرف عن الانقلابيين عموما والموريتانيين منهم خصوصا من خلف للوعود (..) وخلال عام ونيف التزمنا الصمت المطبق لم يكن الأمر خيرا كله فننوه ولا شرا كله فنشجب (..) لم يخل الامر من أخطاء فادحة آثر الجميع التغاضي عنها أملا في تصحيحها أو اتباعا لمذهب ما لا يدرك كله لا يترك جله وتعاون الجميع اذن لانجاح المرحلة الانتقالية».

ومضى التجمع قائلا «لكن حليمة المجلس العسكري عادت لعادتها القديمة.. فقد تواترت الأنباء أن أفرادا من المجلس بدأوا في الكشف عن المخطط الحقيقي للانقلاب على الوعود والخروج على الحياد والعود على البدء، وذلك بالايحاء للبعض بالترشح كمستقلين والالتزام بدعمهم لسحب البساط أمام الأحزاب السياسية والتعويض عن حكومة انتقالية بحكومة ظل يتحكم العسكر في صياغة قراراتها وانتخاب مجالس تشريعية من الببغاوات التي لايربط بينها الا التبعية للعسكر».

وناشد التجمع الخيرين من افراد المجلس العسكري «استغلال اللحظة التاريخية والعبور بموريتانيا الى بر الامان وفاء بوعودهم ومعذرة الى التاريخ».

ودعا النخبة السياسية والمثقفة في البلد لفتح «حوار وطني حول هذه الظاهرة غير الغريبة على صناع القرار الموريتاني متعهدا بفضح كل الممارسات التي من شأنها تعكير المسار الديمقراطي ايا كان مرتكبوها».

وفي اطار ردود الفعل دعا الناطق الرسمي لتجمع المعارضة الموريتانية في المنفى السيد بدي ولد أبنو الى اجتماع عاجل للمكتب التنفيذي للتجمع لاتخاذ موقف موحد من الأزمة الحالية.

ودعا ولد أبنو المنظمات المكونة للتجمع الى اعادة تفعيل نشاطها.

ويضم تجمع المعارضة الموريتانية في المنفى المؤسس في 2 تشرين الاول/أكتوبر 2004 أربعة عشر فصيلا معارضا لنظام ولد الطايع.

وتعقد الأحزاب السياسية الموريتانية اجتماعات متواصلة لهيئاتها القيادية لتدارس وضع بات ينذر بانفجار لنقلة ديمقراطية ساد الاعتقاد طويلا بأنها نقلة ستكون هادئة ومكتملة الحياد والشفافية.

فرنسا تدعو الجيش الموريتاني الى الحياد في الانتخابات

■ باريس ـ اف ب: اعلنت وزارة الخارجية الفرنسية امس الاثنين ان باريس ستذكر الرئيس الموريتاني اعل ولد محمد فال بان يتمسك بـ«الحياد» في العملية الانتخابية لمناسبة زيارته لباريس في اليومين المقبلين.

وقال الناطق باسم الخارجية جان باتيست ماتيه للصحافة ان «زيارة الرئيس ستكون فرصة لتذكير السلطات الموريتانية بالاهمية التي توليها فرنسا لاحترام التعهدات التي اجريت في 3 اب/اغسطس 2005 وخصوصا احترام موعد الانتخابات وحياد السلطة الانتقالية».

ومن المفترض ان يلتقي الكولونيل ولد فال، الذي يرأس اللجنة العسكرية للعدالة والديمقراطية الحاكمة في موريتانيا منذ انقلاب اب/اغسطس 2005، الرئيس الفرنسي جاك شيراك ووزيرة التعاون بالوكالة بريجيت جيراردان.

واضاف ماتيه ان لقاء الرئيس الموريتاني ونقابة ارباب العمل «سيتيح له ابرام اتفاقات مفيدة على قاعدة النتائج الايجابية التي حققتها حكومته في مجال الاصلاح الاقتصادي والمالي».

ويتوجه ولد فال بعد ذلك الى العاصمة الرومانية بوخاريست حيث يشارك في القمة الفرنكوفونية المنعقدة في 28 و29 ايلول/سبتمبر الجاري.

وكان تحالف من 11 حزبا سابقا في المعارضة الموريتانية ندد بـ«تدخل» المتمردين الحاكمين في الانتخابات ما «يعيق العملية السياسية».

واعاد الكولونيل ولد فال التاكيد مساء السبت في مقابلة تلفزيونية تمسك «المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية» بـ«التزاماته المتعلقة بالشفافية المطلقة والحياد الكامل».

وغداة الانقلاب الذي اطاح بالرئيس معاوية ولد الطايع في اب/اغسطس 2005 التزم المجلس العسكري للعدالة والديمقراطية باعادة السلطة الى المدنيين في غضون سنتين من دون ان يتمكن رموز العهد السابق او زعماء السلطة الانتقالية من تقديم ترشيحهم الى الانتخابات.

وبعد اعتماد دستور جديد في حزيران/يونيو يحدد فترة الرئاسة ومرات تجديدها يجب على السلطة الانتقالية ان تنظم انتخابات تشريعية وبلدية في تشرين الثاني/نوفمبر واخرى رئاسية قبل انهاء الفترة الانتقالية في اذار/مارس 2007 .

اعتقال اسلامي يشتبه في ارتباطه بتنظيم القاعدة

الجزائر تعتقل 17 شخصا بتهمة دعم المسلحين وتبدأ بدفع تعويضات لآلاف المتضررين من الارهاب

■ الجزائر ـ اف ب ـ يو بي أي: اعتقلت أجهزة الأمن الجزائرية 16 شخصا من شبكات دعم الجماعات المسلحة في الجزائر.

وذكرت تقارير أمنية امس الاثنين أنه تم اعتقال 14 شخصا تتراوح أعمارهم بين 23 و70 سنة في ولاية بجاية بمنطقة القبائل شرقي البلاد، بتهمة دعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، مشيرة الى أن العملية جاءت بعد معلومات قدمها مسلح كانت قوات الأمن اعتقلته قبل نحو ثلاثة أسابيع.

من ناحية أخرى، أوقفت قوات الأمن الخميس الماضي شخصين كانا يشكلان شبكة لدعم المسلحين ببلدية عمر بولاية البويرة الواقعة على بعد 120 كم شرق العاصمة الجزائرية.

من جهتها افادت صحيفة «الخبر» الجزائرية امس الاثنين عن اعتقال اسلامي جزائري يشتبه في ارتباطه بالقاعدة وقالت انه اتهم بتجنيد اشخاص للقتال في العراق وانه اودع الحبس الاحترازي في العاصمة الجزائرية.

واكدت الصحيفة استنادا «لمصادر مطلعة» ان الرجل المنخرط في الجماعة السلفية للدعوة والقتال والذي لم تكشف هويته بل قالت انه «معروف حركيا باسم ابو الهمام يقود منظمة اسمها جماعة أنجاد الاسلام ببلاد الرافدين، كان مركز نشاطها في سورية، حيث درجت على توفير الايواء للجهاديين العرب الراغبين في الالتحاق بجبهات القتال بالعراق».

واضافت الخبر ان «ابو الهمام» «كان على اتصال دائم، وهو في سورية، بشخص من الضاحية الجنوبية للعاصمة يسمى (س.م)، 29 سنة، يعد حلقة وصل بينه وبين الأشخاص الذين يرغبون في الانضمام الى المقاومة العراقية».

واكدت ان «ابو الهمام عاد الى الجزائر في اذار/مارس 2005، وبلغ رفيقه في شبكة التجنيد بأنه مكلف من تنظيم القاعدة بالعراق بتعبيد الطريق لمجموعة من الجهاديين التونسيين للالتحاق بمعاقل الجماعة السلفية للدعوة والقتال، بغرض التمرس على استعمال الأسلحة والمتفجرات».

واكدت ايضا ان الهدف يتمثل في «فتح جبهة حربية ضد النظام التونسي انطلاقا من الأراضي التونسية».

وكان الرجل الثاني في تنظيم القاعدة ايمن الظواهري اعلن في الحادي عشر من ايلول/سبتمبر رسميا مبايعة «الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر» لاسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة.

في سياق قريب قال وزير التشغيل والتضامن الوطني جمال ولد عباس ان عمليات دفع تعويضات لضحايا «المأساة الوطنية» (الاقتتال المدني) بدأت في أول أيام شهر رمضان.

وأوضح ولد عباس في تصريح له نشر امس الاثنين أن العملية ستشمل في بداية الأمر 2640 عائلة من 22 ولاية، ستقدم لكل عائلة مليون دينار، أي ما يعادل 14 ألف دولار.

وأشار الى أن قرابة 42 ألف ملف من ضحايا الارهاب تم تسجيلها منذ البدء في تطبيق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في شباط/فبراير الماضي، مشيرا الى أنه تلقى صباح الأحد مراسلة من وزارة المالية تمنح لدائرته الوزارية الضوء الأخضر بمباشرة عملية التعويض المادي لـ2640 عائلة، بعدما وافق وزير المالية مراد مدلسي على صرف ما يفوق 6،2 مليار دينار كدفعة أولى من الميزانية الاجمالية المخصصة لهذه الفئة.

وقال ان «عملية التعويض ستنتهي بحلول تشرين الثاني/نوفمبر المقبل».

وفي سياق متصل، كشف ولد عباس أن 1200 شخص من الذين فقدوا مناصب عملهم بسبب الاشتباه بانتمائهم الى جماعات مسلحة يجري التكفل بهم حاليا، مشيرا الى أن ميثاق السلم والمصالحة لا يشترط اعادة دمجهم في مناصبهم الأصلية بل يمكن تعويضهم أو اعادة دمجهم في مناصب شغل أخرى.

وقال ان الحكومة خصصت 800 فريق من الأخصائيين النفسانيين بهدف التكفل النفسي بالعائلات التي تضررت من الارهاب.

وتشير الحكومة الى أن الارهاب تسبب، منذ اندلاعه العام 1992، بمقتل أكثر من 150 ألف شخص وخسارة 30 مليار دولار بسبب عمليات التخريب للممتلكات.

الأمن التونسي يحبط 4 محاولات للهجرة غير الشرعية نحو ايطاليا

■ تونس ـ يو بي أي: أعلنت سلطات خفر السواحل التونسية امس الاثنين أنها أحبطت أربع محاولات متنوعة في مناطق مختلفة للتّسلل الى شواطئ جزيرة لامبيدوزا الايطالية عبر المياه الاقليمية التونسية، أنقذت خلالها 11 شاباً من الموت غرقا، الى جانب اعتقال أكثر 35 شخصا. وأشارت السلطات الى أن جميع هؤلاء المعتقلين سيحالون على النائب العام لمواصلة التّحقيق معهم، استعدادا لمقاضاتهم.

يشار أن محاولات الهجرة السرية انطلاقا من السواحل التونسية التي يتجاوز طولها 1300 كيلومتر باتجاه الشواطئ الايطالية قد تراجعت بشكل ملحوظ خلال الأشهر الماضية،اثر تشديد السلطات التونسية من اجراءاتها الأمنية،وصدور قانون صارم لردع من ينظم أو يشارك في محاولات الهجرة غير الشرعية.

وكانت وسائل الاعلام الايطالية قد أشارت في وقت سابق الى أن محاولات الهجرة السرية انطلاقا من تونس وليبيا ومالطا باتجاه جزيرة لامبيدوزا قد أسفرت عن فواجع عديدة خلال السنوات العشر الماضية،أدت الى وفاة نحو 675 شخصا غرقا،بينما فقد أكثر من 331 شخصا.

مذكرة تفاهم بين مؤسسة القذافي وشركة ايطالية من أجل التنمية الاجتماعية في ليبيا

■ طرابلس ـ يو بي أي: شهدت العاصمة الليبية، طرابلس، امس الاثنين توقيع مذكرة تفاهم بين مؤسسة القذافي للتنمية وشركة ايني الايطالية تتولى بموجبها الأخيرة المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية في ليبيا.

ووفقا لهذه المذكرة، التي وقعها عن مؤسسة القذافي للتنمية مديرها التنفيذي صالح عبدالسلام ورئيس الشركة الايطالية باولو سكوروني برعاية مؤسسة النفط الليبية، فأن الشركة الايطالية ستقوم بتنفيذ عدد من المشاريع المتعلقة بالخدمات الصحية والتعليمية والبيئة والاهتمام ببعض المرافق الأثرية وذلك بكلفة اجمالية قدرت بـ 150 مليون دولار.

وذكرت مصادر نفطية ليبية أنه تم أيفاد عدد من المهندسين الليبيين للدراسة في ايطاليا في اطار تنفيذ هذه الاتفاقية وبصدد ايفاد مجموعة أخرى مع نهاية السنة.

وأشارت المصادر نفسها الى أن هذه الاتفاقية تأتي في اطار الجهود التي تبذلها مؤسستا النفط والقذافي للتنمية في حث الشركات العالمية التي تملك استثمارات في ليبيا ولها اتفاقيات مع مؤسسة النفط في المساهمة في التنمية الاجتماعية وبما يدفع في اتجاه رفع مستوى الخدمات الطبية والتعليمية في البلاد وتحسين مرافقها الأثرية.

يذكر أن شركة أيني تقوم بتنفيذ العديد من المشاريع النفطية في ليبيا من بينها أكبر مشروع غاز في العالم في منطقة مليتة غرب العاصمة طرابلس تقدر قيمته الاستثمارية بأكثر من خمسة مليارات ونصف المليار دولار. وسينقل خط أنابيب الغاز الذي يبلغ طوله 540 كيلومترا بين مليتة وصقلية، نحو عشرة مليارات متر مكعب من الغاز سنويا الى جنوب أوروبا عبر صقلية.

خصومهم يقولون انهم قادة الحكومة منذ 1998 وفشلوا

المغرب: الاشتراكيون يوسعون قاعدتهم عشية الانتخابات

زعيم الاشتراكيين المغاربة محمد اليازغي

■ الرباط ـ رويترز: بدأ الاشتراكيون الذين كانوا من قبل يعملون في سرية حملة ضخمة لضم أعضاء جدد لتعزيز فرصهم في الانتخابات التي تواجه فيها رسالتهم الداعية الى التحديث العلماني تحديا من جانب الاسلاميين.

ويأمل قادة الاعمال وصفوة سكان المدن أن يتمكن الاشتراكيون من منع حركة اسلامية من الوصول الى السلطة اذ انهم يعتبرونها عقبة في طريق تنمية المغرب ليصبح ديمقراطية حرة بعد عقود من الحكم القمعي.

وقال محمد اليازغي رئيس حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في حديث مع رويترز في الفترة الاخيرة «نحتاج لتعبئة الناس لبناء دولة حديثة».

ورد على سؤال عما اذا كان يعتبر الاسلاميين المنافسين الرئيسيين له قائلا «لا أريد أن احدد حزبا لكن خصومنا هم القوى المناهضة للديمقراطية. نريد لشعبنا ان يبني مستقبلا أفضل وأن يفخر بتاريخه وماضيه».

وتابع «لا نقبل ان يشبه مستقبلنا ماضينا» في اشارة غير مباشرة الى الجماعات الاسلامية التي يتهمها الاشتراكيون بالرغبة في تقليص الحقوق الفردية بما فيها حريات المرأة والحريات الاجتماعية. وينفي الاسلاميون ذلك.

ويقول حزب العدالة والتنمية الاسلامي المعتدل الذي يعتبر المنافس الرئيسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية انه يريد محاربة الفساد والفقر وليس طرح جدول اعمال ديني متطرف.

والانتخابات قد تكون فرصة نادرة بالنسبة للمغرب حيث اثار تصاعد الميول الاسلامية واستمرار انتشار الفقر على نطاق واسع المخاوف من اندلاع اضطرابات في البلد الذي تفضل النخبة الحاكمة الموالية لقادة الاعمال فيه نظاما مستقبليا قائما على الحداثة العلمانية.

وخفف حزب الاتحاد الاشتراكي الحزب الرئيس في البرلمان الذي يضم 325 عضوا من القيود على الانضمام هذا الشهر لاجتذاب المزيد من الشباب والنساء الى صفوفه التي طالما كان يهيمن عليها المؤمنون الاساسيون بفكر الحزب.

وقال اليازغي «المغرب يتغير. نحن في مرحلة تحول الى الديمقراطية».

ودعا الحزب من يرغبون في الانضمام اليه لارسال طلبات بالفاكس والبريد الالكتروني أو الاتصال بمقار الحزب لاجراء مقابلات. وهذا الانفتاح تغير كبير في الحزب الذي قاد الدفاع عن حقوق الانسان اثناء حكم الملك الحسن.

ومهارته في ضم الاعضاء الجدد قد تحدد أداءه في الانتخابات.

وحظي الحزب باحترام واسع النطاق لمطالبته بالديمقراطية في عهد من القمع في الفترة من الستينيات الى التسعينيات عندما كان النشطاء وغيرهم واغلبهم من الاشتراكيين يعذبون ويقتلون او يجبرون على العمل في السر أو الخروج الى المنفى.

ومن أجل ان يستمر استخدم الحزب نظاما حديديا واعتمد على السرية وهي عادات يقول الحزب انه يتعين عليه التخلص منها جزئيا الان من أجل زيادة قاعدة أعضائه.

ويقول المحللون والساسة ان الاقبال الكبير من جانب الناخبين سيفيد القوى غير الاسلامية. لكن المحللين يقولون ان الاشتراكيين يواجهون خطر انقلاب الناخبين ضدهم لانهم كانوا الحزب الرئيسي في حكومة ائتلافية منذ عام 1998.

ويقول النقاد ان الحكومة فشلت في حل مشكلات خطيرة مثل الفقر والبطالة.

وقالت الحكومة انها فخورة بسجلها الاقتصادي والاجتماعي الذي يشمل تحقيق نمو بمعدل 7,2 بالمئة هذا العام.

ويتبنى الحزب الذي يعتبر الان ديمقراطيا اشتراكيا أكثر منه اشتراكيا سياسات تحرر اقتصادي لكن مع دور كبير للدولة في معالجة المشاكل الاجتماعية.

وقال اليازغي الذي يشغل حاليا منصب وزير البنية الاساسية والمياه والبيئة والمتوقع أن يتولى رئاسة الوزراء في حال حصول حزبه على أغلبية الاصوات ان الحزب يثق الان في الدولة على الرغم من معاناة أعضائه في الماضي اثناء سنوات القمع.

وأشار أحدث استطلاع للرأي نشر في صحيفة لايكونوميست الى ان حزب الاتحاد الاشتراكي سيتقدم قليلا على حزب العدالة والتنمية.

وحزب الاتحاد الاشتراكي هو الاكبر في البرلمان حاليا ويسيطر على 50 مقعدا وحزب العدالة والتنمية يأتي في المرتبة الثالثة ويسيطر على 42 مقعدا.

تأكيد توجيه الاتهام لـ 29 متهما في اعتداءات مدريد

■ مدريد ـ اف ب: علم من مصدر قضائي ان القضاء الاسباني اكد امس الاثنين توجيه الاتهام الى 29 شخصا متهمين بالمشاركة او التورط في اعتداءات نفذها اسلاميون في 11 آذار/مارس 2004 في مدريد كانت اوقعت 191 قتيلا و1900 جريح.

ورفضت محكمة تتولى ملفات الارهاب في مدريد، طعنا تقدم به المتهمون الـ29 ولكن ايضا طعنا تقدمت به نيابة مكافحة الارهاب طلبت فيه تشديد درجة المسؤولية الجزائية لبعض المتهمين.

ومن المقرر ان تبدأ محاكمة المسؤولين المفترضين في اعتداءات مدريد واغلبهم من الاسلاميين المتشددين المغربيين المقيمين في اسبانيا، نهاية كانون الثاني/يناير او بداية شباط/فبراير 2007. ويتوقع ان تستمر المحاكمة ستة اشهر.